لتجددات انتقالية وصفية بلا بداية وهي الواسطة بين عالمي
القدم والحدوث ولولاها لم يتصور ارتباط احدهما بالآخر فخلال الحادث
لا يكون علة التامة بأسرها قديمة اذ القديم اذا كان علة تامة لشيء ولم
يتخلف عنه معلوله فلا يتوقى حادث في سلسلة علل الى قديم ولم
يتنزل قديم في سلسلة معلولة الى حادث بل لا بد هناك من امر
جهتين استمرار وعدم استقرار فمن حيث استمراره يستند الى قديم من
حيث عدم استقراره المتجدد المتعاقب لا الى اول بعيد بسبب لبعض
الحوادث من القديم فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتب امور غير
متناهية مجتمعة في الوجود قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احديهما
مبدؤها معين الى غير النهاية والاخرى حادثة بعده واطبقنا الثانية
الناقصة على الاول الزائدة بان يقابل الجزء الاول من الجملة
الثانية بالجزء الاول من الاولى والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان
يطابق الى غير النهاية بان يكون بازاء كل واحد من الجملة الاولى
واحد من الجملة الثانية او ينقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا
لكان الزائد مثل الناقص في عدة الاحاد هف فيلزم انقطاع
فيكون الجملة الثانية متناهية والاول زائدة عليها بعدد متناه
والزائد على المتناهي بعدد متناه يجب ان يكون متناهيا فيلزم
فيلزم تناهي الجملتين في الجهة التي فرضناها غير متناهيتين فيلزم
واذا اعتبرت اقتضى الاجتماع في الوجود والترتيب لان الآحاد
اذا لم تكن موجودة معا في الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق
لان وقوع احاد احديهما بازاء احاد الاخرى ليس في الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا وليس في
الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها مفصلة في الذهن دفعة
ومن العلوم انه لا يتصور وقوع احاد احدى الجملتين بازاء احاد الاخرى
الا اذا كانت الآحاد موجودة معا اما في الخارج او في الذهن
وكذا اذا كانت الآحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتب
بوجه ما كالنفوس الناطقة لا يتم التطبيق اذ لا يلزم من كون الاول
بازاء الاول كون الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث
وهكذا لجواز ان يقع احاد كثيرة من احديهما بازاء واحد من
الاخرى اللهم اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبر
بازاء كل واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر على استحضار
ما لا نهاية له مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور
هناك تطبيق وقد يظهر الخلف بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم
والعقل واستوضح ما صورناك بتوهم التطبيق بين الجملتين

دورس